المعالم الرئيسية للاقتصاد الزراعى السودانى واهم مشاكله

دكتور / عبد الهادى عبد القادر سويفى
مدرس الاقتصاد والمالية العامـــة
بكليـــة التجارة ـــ جامعـــة اسيوط

مقدمـــــة .

تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد السودانى ، اذ تساهم بنحو ٤٠٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى ، وبنحو ٩٦ر٨٪ من اجمالى الصادرات ، وتستحوذ على نحو ٧٦ر١ من مجموع القوة العاملة بالسودان . كما أن حوالى ٨٢٪ من سكان السودان يعتمدون فى معيشتهم على الزراعة(١) وهم ســـكان المناطق الريفية والرعوية .

وفضلا عن ذلك فان العديد من الانشطة الصناعية والتحويلية والنقلية والخدمية يعتمد بطريق مباشر أو غير مباشر على الزراعة أيضا ، فلو أخذنا الصناعة على سبيل المثال ، فاننا نجد أن معظم الصناعات تقوم بتصنيع المواد الزراعية والتى تتمثل بصفة رئيسية فى القطن ، الكتان ، الاخشاب ، السكر . .

ولاستبيان المعالم الرئيسية للاقتصاد الزراعى السودانى والمشـــاكل الهامة التى يعانى منها ، فاننا فى هذا البحث ، ســـنقدم أولا عرضا للموارد الزراعية المتاحة لدى السودان مع بيان القدر المستغل منها بالفعل ، ونظم الحيازة الزراعية به ، ثم نتناول بالدراسة الانتاج الزراعى بالسودان ، من حيث مكوناته وطرق الانتاج ومصادر التمويل ، وبعد ذلك نعرض لتخطيط التنمية الزراعية بالسودان . وأخيرا نختتم البحث بعرض للنتائج المستخلصة منه والمقترحات للتغلب على بعض المشـــاكل التى يعانى منها الاقتصاد الزراعى السودانى .

الموارد الزرعية :

تبلغ المساحة الكلية للسودان حوالى ٦٢٥ مليون فدان ، وتبلغ مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فيها نحو ٢٠٠ مليون فدان (منها حوالى ٨٠ مليون فدان اراضى مراعى وغابات) ويستغل منها فى الوقت الحالى لاغراض الزراعة والرعى حوالى النصف فقط ، وبشكل غير منظم لحد كبير .

---

(١) تشمل الزراعة قطاع الزراعة والانتاج الحيوانى والغابات وصيد الاسماك .

ولا تتعدى المساحة المستغلة بالفعل من تلك الاراضى فى زراعة المحاصيل الـ ١٦ مليون فدان . وكانت هذه المساحة فى حدود ٣ر٥ مليون فدان فقط فى عام ١٩٥٦/٥٥ ثم ارتفعت الى ٨ر٩ مليون فدان عام ١٩٦٨/٦٧ والى ٢ر١١ مليون فدان عام ١٩٧٢/٧١ .

وتقع الاراضى المنزرعة داخل حزام السافانا الى الشرق من النيل الابيض وداخل الحزام والممتد من الحدود الاثيوبية شرقا الى محافظة دارفور غربا . وهى تتركز فى المناطق التى تتوفر فيها المياه الكافية للرى والاستعمال الآدمى والحيوانى أيضا .

ويوجد مصدران رئيسيان للمياه التى تعتمد عليها الزراعة فى السودان وهما : نهر النيل وروافده والأمطار . ويقدر نصيب السودان من مياه النيل اتفاقية مياه النيل الموقعةفى عام ١٩٥٩ بـ ١٨½ مليار متر مكعب سنويا . ويستهلك من هذه الحصة حوالى ١٢ مليون متر مكعب فقط . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الاستفادة من مياه النيل فى أعمال الرى يحتاج الى القيام بتشييدات معينة مثل السدود والترع ... الخ . ومن المنتظر أن يبدأ السودان فى استهلاك نصيبه الحالى من مياه النيل بالكامل مع بداية الثمانينات ، وذلك بعد اتمام مشروعات الرى الكبيرة سواء التى يجرى انشاؤها حاليا أو التى سوف تنفذ خلال خطة التنمية الحالية ، ولكن من المتوقع أن يزداد نصيب السودان من مياه النيل فى المســـتقبل نتيجة لتنفيذ المشروعات المشـــتركة التى تقوم بها جمهورية مصر العربية والسودان معا من أجل زيادة المياه المأخوذة من النيل مثل مشروع جونقلى الذى يقوم بالتخزين وأعمال الضبط لمياه النيل فى منطقة البحيرات الاستوائية والتى تقدر الحصيلة الاضافية المتوقعـــة منه بحوالى ٧ مليار متر مكعب تقسم بين السودانوجمهورية مصر العربية . هذا ولمتصل الدراسات التى تحدد مشروعات التوسع هذه لنهايتها بعد .

واما الامطار فهى تسقط على مساحات واسعة من أراضى الســـودان ويتراوح معدلها السنوى من صفر فى أقصى المناطق الشمالية وحوالى ١٤٠٠ مليمتر فى الجنوب والجنوبالغربى . وباستثناء الثلث الشمالى من البلاد تعتبر مياه الامطار التى تسقط فى باقى المناطق كافية لاعمال الرى من حيث الكمية والوقت كما أن أراضى هذه المناطق تتمتع فى معظمها بتربة طينية خصبة وتسمح باستخدام الآلات الزراعية(١) .

ويتطلب اســـتغلال المناطق المطرية التى تقع بعيدا عن حـــوض النيل وروافده عمل حفائر أو آبار لتوفير المياه للاستعمال الآدمى والحيوانى ، ولكن هناك مساحات شاسعة من المناطق المطرية (مناطق السافانا الوسطى ومناطق الاحجار القاعية الاصلية التى تقع شرق حزام السافانا) لا تسمح فيها طبيعة التكوين الجغرافى بحمل المياه الجوفية .

---

(١) راجع : فرج حسن آدم : أساليب الانتاج الزراعى فى السودان ، مجلة الدراسات السودانية ، جامعة الخرطوم بالخرطوم ، مايو ١٩٧٤

ويقدر عدد سكان السودان بما يقرب من ١٧٫٣ مليون نسمة فى عام ١٩٧٥ ويعيش نصف هذا العدد فى ثلاث مديريات بوسط السودان : النيل الازرق وكردفان ودارفور ، ويعيش النصف الآخر فى الست مديريات الأخرى (بحر الغزال ، كسلا ، المديرية الاستوائية ، أعالى النيل ، المديرية الشمالية ، الخرطوم) وتضم مديرية النيل الأزرق وحدها نحو ٤ ملايين نسمة . ويبلغ متوسط الكثافة السكانية فى السودان أقل من ١٠ أشخاص فى الكيلو متر مربع .

وتقدر القوة العاملة فى السودان بنحو ٧ مليون مشتغل ، يستحوذ القطاع الزراعى على حوالى ٧٢٪ منها . وهذا يوضح ضآلة الموارد البشرية بالنسبة لحجم الموارد الزراعية الاخرى ، وان كان بعض سكان الريف يعانون حاليا من بطالة موسمية أو مقنعة ، وذلك يرجع الى عوامل معينة مثل قلة الامكانيات الفنية وضعف الخبرة فى شئون الزراعة ، والتقاليد الريفية(١) .

وبالاضافة الى ما تقدم ، يوجد عامل آخر له صلة بمدى توفر عنصر العمل فى السودان ، وهو سوء توزيع السكان ، ومن ثم الايدى العاملة فى الزراعة ، وصعوبة الانتقال من المناطق الكثيفة السكان نسبيا الى المناطق الاقل كثافة أو التى تعانى من ندرة الايدى العاملة والسكان ، وذلك بسبب سوء حالة المواصلات وانعدامها فى كثير من المناطق .

حيازة الاراضى الزراعية بالسودان :

ينظم حيازة الاراضى فى السودان قانون التمليك الصادر فى سنة ١٩٢٥ . وطبقا لهذا القانون اعتبرت جميع الاراضى التى لم تسجل بأسماء افراد ملكا للحكومة ولكنها فى حيازة الذين اعتادوا استغلالها من الافراد دون أن يكون لهم حق ملكيتها .

وفى مارس سنة ١٩٦٨ اصدرت الحكومة السودانية قانون الاصلاح الزراعى والذى بمقتضاه تم انشاء هيئة الاصلاح الزراعى لتولى ادارة المشروعات الزراعية الخاصة التى انتهت رخصها(٢) وتلك التى عجزت عن دفع ديونها . ومنحت تعويضات لأصحاب تلك المشروعات مقابل ممتلكاتهم الثابتة والمنقولة ، كما تحددت العلاقة بين الهيئة والمزارعين .

ونتيجة لذلك نجد أن الاراضى فى السودان ملك للدولة ، وان أكثر من ٣٠٪ من مجموع الأراضى المزروعة بالسودان تديرها مؤسسات حكومية ، تقوم بتوزيع الاراضى على المزارعين على اساس المشاركة (الشراكة) التقليدية أو مقابل ضريبة على المياه . كما تفرض مجالس الحكومة المحلية عشرا على الحاصلات أو ضرائب على الاطيان .

---

(١) راجع : عمر محمد على : مشكلة العطالة ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم ١٩٧٤ ــ الباب الرابع .

(٢) راجع : فرح حسن آدم ، المقال السابق الذكر .

الحاصلات الزراعيـــة :

يزرع بالسودان محاصيل متنوعة غذائية ونقدية ، وذلك نظرا لاختلاف التضاريس والظروف المناخية به ، ففى الثلث الشمالى (شمال خط العرض ١٦° شمالا) يسود الجفاف . والمناطق التى تقع جنوب خط العرض ١٠° شمالا وتوجد بها المديريات الجنوبية الثلاث ، تتميز بجو اســتوائى رطب وبتربة صخرية حديدية فى اقصى الجنوب ، وتغطى هذه المناطق نحو ربع مســاحة البلاد . أما المنطقة الوسطى فتتميز بتربة طينية أو مستنقعات وجو شبه استوائى . وتعتبر الاجزاء الشــمالية من المديريات الجنوبية امتداد لحزام انسافانا هذا أيضا .

وتتكون الحاصلات الزراعية الســودانية ، بالترتيب حسب المساحة المنزرعة ، من الذرة الرفيعة ، الدخن ، السمسم ، القطن ، الفول السودانى ، القمح ، الذرة الشامية ، قصب السكر ، وتمثل مساحة الحاصلات الخمسة الاولى اكثر من ٩٥٪ من اجمالى مساحة الحاصلات الرئيسية .

ويلاحظ اهتماما خاصا بزيادة المساحة المنزرعة قمحا وذلك من اجــل الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول الزراعى فى أقرب وقت ممكن .

ويختلف هذا الترتيب للحاصلات الزراعية السودانية وذلك من حيث الاهمية الاقتصادية ، اذ يحتل القطن المركز الاول من هذه الناحية نظرا لانه يعتبر المحصول النقدى الرئيسى للبلاد ويشكل حوالى ٦٠٪ من صادرات البلاد علاوة على الاعتماد عليه فى صناعة الغزل والنسيج بالسودان .

ومن المعروف انه يزرع بالسودان اصناف القطن طويلة التيلة والمتوسط والقصيرة ، وتتميز زراعتــه بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى ، بارتفاع انتاجية الفدان خلال السنوات المختلفة وميل انتاج القطن للاستقرار .

ويعزى ذلك اساسا الى الاهتمام الكبير نسبيا الذى يحظى به انتاج هذا المحصول من جانب الحكومة . (١)

ويلى القطن من حيث الاهمية الاقتصادية ، محصول السمسم الذى تمثل الصادرات منه نحو ٨٪ من اجمالى الصادرات السودانية . ويأتى بعد ذلك محصول الفول السودانى الذى يمثل حوالى ٦٪ من صادرات البلاد .

واما عن الذرة والدخن وقصب السكر والقمح فان الانتاج منها لا يكفى الاستهلاك المحلى .

---

(١) راجع تفصيل فى ذلك : Francis Alee & Hugh. C. Brooks, The Economic and Political Development in the Sudan, p. 44.

رجاء عبد الرسول : السمات الاساسية للاقتصاد فى السودان ، مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ١٠٨٨ ، الجزء الثانى ، يناير ١٩٧٥ ، ص ٢٣ — ٢٦

جـــدول رقم (١)

يبين المساحة والانتاج ومتوسط الانتاج لبعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٨/٧٧

المحاصيل	١٩٧٤/٧٣			١٩٧٥/٧٤			١٩٧٦/٧٥			١٩٧٧/٧٦			١٩٧٨/٧٧ (*)		
	المساحة بآلاف الأفدنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	متوسط الإنتاجية كيلو/جرام فدان	المساحة بآلاف الأفدنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	متوسط انتالإجية كيلو/جرام فدان	المساحة بآلاف الأفدنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	متوسط الإنتاجية كيلو/جرام فدان	المساحة بآلاف الأفدنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	متوسط الإنتاجية كيلو/جرام فدان	المساحة بآلاف الأفدنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	متوسط الإنتاجية كيلو/جرام فدان
الذرة	٥٣٠١,٢	١٦٢٨,٣	٣٠٧	٥٥٧٧	١٧٠٤,٩	٣٠٦	٦١٧٩,١	٢٠٢٥,٨	٣٢٨	٦٠١٣	١٧٠٩,٨	٢٨٤	٦١٥٥	١٨٤٣	٢٩٩
الدخن	٢٧٠٥,٩	٢٨١,٤	١٠٤	٢٥٧٦,٤	٤٠٠,٥	١٥٥	٢٥١٢,٢	٤٠٣,١	١٦٠	٣٠٦٩	٥٤٠	١٧٥	٣٨٢٦	٥٠٣	١٧٨
الفول السودانى	١٧٢٥,٣	٥٤٣,٨	٣١٥	١٧٨٥,٣	٩٢٩,٩	٥٢١	٢٠٦٥,٧	٩٣٠,٨	٤٥١	١٨٧٥,٣	٧٠٤,٩	٣٩٥	٢٥٣٢	٩١٨	٣٦٣
السمسم	٢١٩٢,٥	٢٣٣,٨	١٠٧	٢١٧٢,٧	٢٣٣,٤	١٠٧	٢١٩١	٢٣٨,١	١٠٤	٢٠٥٤	٢٠٢,٦	٩٩	٢١٧٠	١٩٠	٨٨
القمح	٤٢٠,١	٢٣٦,١	٥٦٢	٥٩١,٤	٤٧٦,٣	٤٦٧٨	٧١٣,٨	٢٦٤,٣	٣٧٠	٦٦٦	٣٠١	٤٥٢	٦٤٦	٣٧٤	٥٧٩
الأرز	—	—	—	١٤,٧	٧,٢	٤٩٠	١٧,٢	٧,٤	٤٣٠	٢٢ ٥	١١,٣	٥٠٢	٢٠,٦	١٠,٣	٥٠٠

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ١٠ ، ١١ ، ١٤

(*) تقـــديرى .

جـــدول رقم (٢)

يبين انتاج القطن حسب اصنافه

	طويلة التيلة		متوسط التيلة		قصير التيلة		المجموع	
	المساحة بآلاف الأفدنة	الانتاج بآلاف البالات	المساحة بآلاف الأفدنة	الانتاج بآلاف البالات	المساحة بآلاف الافدنة	الانتاج بآلاف البالات	المساحة بآلاف الأفدنة	الانتاج بآلاف البالات
١٩٧٤/٧٣	٨٣٥	١٠٠٩	١٩٧	٢١٠	١٥٧	١٨	١١٧٩	١٢٣٧
١٩٧٥/٧٤	٧٣٨	٧٩٠	٣٣١	٢٤٠	٩٩	٢٧	١١٦٨	١٠٥٧
١٩٧٦/٧٥	٥٦٥	٤١٠	٢٢٣	١٣١	١١٧	٢٥	٩٠٥	٥٦٦
١٩٧٧/٧٦	٤١٥	٣٠٢	٣١٧	٣٠١	١١٩	٢٥	٩٧٧	٩٢٨

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٨ .

طـرق الانتـــاج :

تقسم الزراعة فى السودان الى ثلاثة انواع حسب مصادر مياه الرى التى تعتمد عليها وهى : الزراعة المروية ريا منتظما والزراعة المطرية والزراعة الفيضانية . ويقصد بالزراعة المروية زراعة الاراضى التى تروى ريا منتظما من الخزانات والقناطر او بواسطة الآلات الرافعة كالطلمبات التى تقوم برفع المياه من مجرى النيل وروافده . أما الزراعة المطرية فهى تعنى زراعة الأراضى التى تعتمد فى ريها على الامطار . والزراعة الفيضانية هى زراعة الاراضى التى تعتمد فى ريها على الفيضان . وتمثل الزراعة المطرية غالبية المساحة المزروعة نحو ٧٠٪ ، تليها الزراعـــة المروية ريا منتظما حوالى ٢٨٪ ، واخيرا تأتى الزراعة الفيضانية حوالى ٢٪ .

وتعتبر الزراعة المروية ريا منتظما حديثة نسبيا فى السودان ويرجع تاريخ انتشارها فى صورتها الحديثة الى عام ١٩٢٥ عندما اكتمل بناء سـد سنار اذ سمح بالرى بالراحة لمساحات واسعة من الارض التى تزرع بالقطن . والتى تطور نظامها فيما بعد وتعرف باسم « مشروع الجزيرة » .

وبالاضافة الى مشروع الجزيرة ، توجـد انواع متعددة من مشروعات الزراعة بالرى التى تعمل بالسودان ، وهى تشمل مشروعات كبيرة كل منها يغطى عدد مئات من الالوف الأفدنة . ويعتبر مشروع الجزيرة وامتداده بالمناقل ومشروع الرهد افضل انواع تلك المشروعات . وبالاضافة الى المشروعات الكبيرة توجد مشروعات اصغر تعتمد على الطلمبات بعضها انشاه القطاع الخاص وبعضها أمم ويدار حاليا بواسطة مؤسسة الاصلاح الزراعى . كما يوجد عدد من مشروعات الطلمبات على النيل شـمال مدينة الخرطوم يدار بواسطة المؤسسة الزراعية للمديرية الشمالية . ويوجد ايضا عدد كبير من مشروعات الرى المنتشرة فى انحاء متفرقة بالسودان بعضها يتغذى عن طريق الآبار الارتوازية العميقة والبعض الآخر يتغذى بواسطة طلمبات بحـارى ويجرى حاليا تنفيذ وعمل الدراسات لمشاريع اخرى كثيرة .

وتعتبر مناطق الزراعة المروية ريا منتظما مناطق الانتاج الاسـاسية للقطن ، والذى يحتل زراعة اكثر من نصف مساحة اراضى تلك المناطق حاليا، وتنتج ايضا الذرة والقمح والفول السـودانى والخضروات وقصب السكر والموالح .

واما فى مناطق الزراعة المطرية فتعتبر الذرة والدخن والسمسم والفول السودانى الحاصلات الاساسية لها . وتعمل الحكومة على زيادة مساحة تلك المناطق عن طريق التوسع فى تنفيذ مشروعات الزراعة الآلية اى التى تعتمد على الآلات فى أداء العمليات الزراعية وعمليات نقل لمحصول .

واما مساحات الزراعة الفيضانية فهى ـ كما سبق أن اشرنا ـ ضئيلة وتزرع اساسا بالذرة والاقطان قصيرة التيلة . ومن الملاحظ أن الاهمية النسبية لهذه الاراضى تتناقص مع استكمال العديد من مشروعات الرى التى تستهدف تحويلها الى مناطق ارواء منتظم .

ومن ناحية أخرى تقسم الزراعة ، طبقا للادوات والوسائل المستخدمة فى الانتاج ، الى قطاعين : قطاع حديث وقطاع تقليدى .

والقطاع الحديث هو ذلك القطـــاع الذى يتم فيه الانتاج باســـتخدام الأساليب والطرق الفنية الحديثة . اى أنه يتميز بالاستخدام الموسع للميكنة والمعدات الزراعية ومن ثم تشكل المعدات الرأسمالية جانبا هاما من الاستثمارات الاولية فيه . وانتاج هذا القطاع يوجه الى السوق ويتأثر به . وهو القطاع الدى يعتمد عليه الاقتصاد القومى كمصدر لصادراته المحصولية الرئيسية .

وتقدر مساحة هذا القطاع بنحو ســـتة ملايين فدان ، يقع معظمها فى مديريات الوسط والشرق ، وتتمثل الزراعة فى هذا القطاع اساسا فى المشاريع الزراعية الكبيرة التى تعتمد على لرى ومشاريع الزراعة الآلية . وتقدر مساحة الاراضى الزراعية بمشروعات الزراعة المروية الحديثة فى السودان بحوالى خمسة ملايين فدان (جدول (٣)) .

جدول (٣)

يبين مساحة الأراضى بمشروعات الزراعة المروية الحديثة بالسودان

بالالف فدان

المتوقع		المساحة المنزرعة بالدورة
مشروع الجزيرة / المناقل	مديرية النيل الأزرق	٢٢٠٠
مشروع خشم القربة	مديرية كسلا	٥٢٠
مشروع السوكى	مديرية النيل الازرق	٨٥
مشاريع الاصلاح الزراعى	مديرية النيل الازرق	١٠٠٠
مشاريع طلمبات المديرية الشمالية	المديرية الشمالية	٨٠٠
مشروع الرهد (مرحلة اولى)	مديريتى النيل الازرق وكسلا	٣٠٠
الجملة		٤٩٠٥

المصدر : رجاء عبد الرسول ، السمات الأساسية للاقتصاد الزراعى فى السودان ، معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، مذكرة رقم ١٠٨٨ ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠ جدول ١ ــ ١٤ ، فيما عدا مشروع الرهد فمصدر بياناته وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٢ .

وأما عن مساحات الزراعة الالية بالسودان ، فتقدر حاليا بنحو مليون فدان وستصل نحو أربعـــة ملايين وسبعمائة الف فدان تقريبا بعد استكمال تنفيذ خطة التنمية الجارية ١٩٧٨/٧٧ — ١٩٨٣/٨٢ . وهى زراعة مطرية وتقوم على استخدام اسلوب الميكنة على نطاق واسع . ويعتبر هذا الاتجاه حديث فى الزراعة فى السودان ، تطور منـــذ الخمسينات من هذا القرن فقط وذلك بدافع من الحكومة التى تبنت سياسة تخصيص أراضى فى هذه المناطق لافراد القطاع الخاص لكى يتولوا تنظيفها واستصلاحها وزراعتها . ولما كانت طبيعـــة الأرض فى هذه المنـــاطق من نوع التربة الطينية الثقيلة Heavy Clay Content يصعب استغلالها بكفاءة بالاعتماد على الطرق اليدوية ، فكان لابد من ادخال الآلات لانجاز العمليات الزراعية . هذا بالاضافة الى العوامل الاخرى التى شجعت على ذلك مثل قلة الايدى العاملة فى تلك المناطق وغزارة الامطار التى تسقط عليها مما يتطلب انجاز العمليات الزراعية ونقل المحصولات فى أقصر وقت ممكن عن طريق استخدام الآلات والوسائل الميكانيكية . ولذلك أنشأت «المؤسسة العامة للزراعة الآلية» كجهاز حكومى مستقل لتتولى توزيع الأراضى على المزارعين وتقديم الآلات وغيرها مما يحتاج اليـــه المزارعون لاغراض الزراعة ولا يقدرون على توفيره . كما تقوم هذه المؤسسة كذلك بادارة مزارع حكومية مباشرة .

وتتركز الزراعة الآلية فى مديريتى كسلا والنيل الأزرق (وطبقا لتقديرات سنة ١٩٧٣ تقع ٦٠٪ من مساحة الأراضى المخصصة للزراعة الآلية بمديرية كسلا) . وتوجد أيضا مساحات هامة نسبيا لتلك الزراعة بمديريتى كردوفان وأعالى النيـــل .

وتعد الذرة المحصول الأول الذى يزرع بمناطق الزراعة الآلية ويليها السمسم .

وتعتبر الميكنة المطبقة فى هذه المشـــاريع ميكنة جزئية نظرا لان معظم عمليات الحصاد أو جمع المحصول تتم باليد وليست بالآلة .

وأما القطاع التقليدى فى الزراعة بالسودان فهو ذلك القطاع الذى يعتمد على الطرق والاساليب البدائية فى الانتاج . وهو ينتج اساسا المواد الغذائية والمعيشية بغرض سد حاجة الاســـتهلاك للزراع أو المجتمعات المحلية ولكن يساهم بنصيب كبير فى مكونات الصادرات . والانتاجية فى هذا القطاع منخفضة وأقل بكثير من مستوى الانتاجية فى أراضى القطاع الحديث وان كانت الانتاجية فى الاخير بدوره عند مستوى متواضع بالمقارنة بالمستويات الانتاجية الممكن

تحقيقها (١) والتى استهدفتها خطط التنمية المنفذة منذ عام ١٩٧٤ والجارى تنفيذها حاليا أيضا .

ويقع القطاع التقليدى فى مناطق وسط وغرب السودان وفى كل المنطقة الجنوبية منه .

الانتـــاج الحيـــوانى :

يمتلك السودان ثروة حيوانية لا بأس بها ، وتقدر فى عام ١٩٧٨/٧٧ ، بنحو ٤٨ مليون رأس تشمل الماشية والاغنام والماعز والجمال . وتعتمد هذه الثروة اعتمادا مباشرا على الطبيعة مما يجعلها تتأثر بتقلبات المناخ من عام لآخرويظهر هذا المؤثر جليا فى معدلات النمو والتوزيع بالنسبة لهذه الثروة ، ومن ثم فان تباين المناخ والتضاريس بالمنطقة ومقدرة الحيوان على تحمل الجوع والعطش لها دور بارز فى توزيع الثروة على اقاليم السودان المختلفة . وعليه فان الحيوانات ذات المقدرة الكبيرة على التحمل ، مثل الجمال تتركز فى السودان الشمالى حيث المناخ الجاف وشبه الصحراوى ، بينما نجد الحيوانات التى تتطلب وفرة العشب والماء مثل الابقار تعيش باعداد كبيرة فى مناطق الامطار الغزيرة نسبيا .

جدول (٤)
يبين تقديرات الثروة الحيوانية بالسودان
خلال الفترة من ١٩٧٢/٧١ الى ١٩٧٨/٧٧

العـــام	التقديرات بالمليون رأس
١٩٧٢/٧١	٣٥
١٩٧٤/٧٣	٤١
١٩٧٧/٧٦	٤٥
١٩٧٨/٧٧	٤٨

المصـــدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العـــرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٤ .

(١) لا يمكن على وجه الدقة تحديد الفرق بين انتاجية القطاع التقليدى والقطاع التقليدى والقطاع الحديث ، نظرا لعدم توافر بيانات عن القطاع الاول ، وحتى البيانات المتوافرة عن القطاع الثانى لا تتيح امكانية اجراء تقييم دقيق لمستوى الانتاجية فيه ، ولكن تشير المعلومات المنشورة الى حدوث انخفاض نسبى فى انتاجية الفدان بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية عدا القطن فى السنوات الاخيرة . ويعزى ذلك لاسباب عديدة ، منها : ضعف الجهد المبذول فى مجال تحسين البذور والارشاد الزراعى وادخال الميكنة الزراعية ، وارتفاع تكلفة الايـــدى العاملة ، وعدم توفر الرى المطلوب . راجع فى ذلك وزارة المـــالية والاقتصـــاد الوطنـــى بالخرطوم العرض الاقتصادى للسنوات ١٩٧٦/٧٥ ، ١٩٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ وكذلك رجـــاء عبد الرسول ، المرجع السابق ص ٢٣

وتقع معظم الثروة الحيوانية فى نطاق القطاع التقليدى وترتبط تنميتها ارتباطا وثيقا باستخدام الأرض والمحافظة على التراث الاجتماعى ووجود الفائض من القوة البشرية . ويحافظ ملاك الماشية والمربين على حيواناتهم لاعتبارات اجتماعية وثقافية وأيضا لتحقيق أهداف اقتصادية معينة . فالثروة الحيوانية التى يحوزها الفرد فى السودان تضفى عليه مركزا اجتماعيا معينا وتعد بمثابة الضمان له فى حالة فشل المحاصيل الزراعية .

ويعتمد جزء كبير من السكان (حوالى ٤٠٪ من سكان السودان) على الانتاج الحيوانى كمصدر للدخل . وتعتمد الغالبية العظمى من السكان على منتجات الثروة الحيوانية فى معيشتهم ، اذ تمثل اللحوم والالبان الجزء الاكبر من مقومات الغذاء بالنسبة للسكان . ويذهب معظم الانتاج من الالبان للاستهلاك المحلى مباشرة عدا كميات قليلة للتجفيف . ونفس الحال بالنسبة للانتاج من اللحوم ، لدرجة أن الحكومة أصدرت فى ديسمبر عام ١٩٧٤ قرارا يحظر تصدير الماشية واللحوم (باستثناء الجمال والماعز) وذلك بهدف تنظيم التجارة فيها بطريقة تكفل سعرها للمستهلك المحلى بأسعار مناسبة وذلك بعد أن أدت سياسة فتح باب التصدير على مصراعيه ، السابقة على صدور القرار ، الى بعض الآثار السلبية التى انعكست على السوق المحلية والى ارتفاع الاسعار بالنسبة للمستهلك فى الداخل .

أما الجلود فبعضها يصدر للخارج كجلود خام والبعض الآخر يدبغ ويصنع محليا ، اذ يوجد بالسودان حاليا ثلاث مدابغ حديثة وهى : مدبغة الخرطوم ، مدبغة النيل الابيض ، مدبغة الجزيرة ، ويوجد بها أيضا ٢٩٠ مدبغة تقليدية (تصل طاقتها مجتمعة فى العام حوالى ١ر٢٥ مليون قطعة من جلود الضأن والماعز و٣٠٠ الف قطعة من جلود الابقار) . وهذا بخلاف اماكن أخرى متفرقة يتم فيها دبغ الجلود وتصنيعها بطرق بدائية وتعتمد هذه المدابغ جميعها على الجلود المنتجة محليا . (١)

وعموما تقدير مساهمة الانتاج الحيوانى فى صادرات البلاد بنحو ٧٪ فقط . وتعد تلك مساهمة محدودة بالنسبة لتعداد الثروة الحيوانية فى السودان والطلب العالمى على المنتجات الحيوانية . ويعزى ذلك اساسا الى عدة اسباب منها : انتشار الامراض المستوطنة التى تصيب الحيوان ، وعدم توفر الخدمات البيطرية الكافية ومياه الشرب فى مناطق الرعى وفى طرق ترحيل الماشية ووسائل النقل والسلخانات المعدة للذبيح ووسائل حفظ

(١) الاحصاءات المتوفرة عن الاستهلاك المحلى من اللحوم والجلود لا تطابق الواقع وذلك بسبب الكميات الهائلة من الذبيح التى تتم بعيدا عن موقع الرصد والاحصاء ودون علم جهات الاختصاص .

جـــدول رقم (٥)

يبين تقديرات الثروة الحيوانية للعام المالى ١٩٧٨/٧٧ وتوزيعها على مديريات السودان المختلفة

المديرية	الماشية		الضأن		الماعز		الجمال	
	بالألف رأس	النسبة المئوية	بالألف رأس	النسبة المئوية	بالألف رأس	النسبة المئوية	بالألف رأس	النسبة المئوية
جنوب دارفور	٢,٨٣١	١٧,٨	١,٣١٨	٧,٦	١,١٩٥	٩,٩	١٤٥	٦
جنوب كردفان	١,٥١٩	٩,٥	٨٨٨	٥,١	٧٤٥	٦,٢	٢	,١
النيل الأبيض	١,٦١٨	١٠,٢	٢,٣٦٢	١٣,٦	٧٠٣	٥,٨	٧٩	٣,٣
النيل الأزرق	٩٣١	٥,٩	١,١٥٤	٦,٦	٦٣٦	٥,٣	٣٩	١,٦
مديرية الجزيرة	٥٢٢	٣,٣	١,٣٠١	٧,٥	١,٢٢٤	١٠,١	١٤٩	٦,٢
أعالى النيل	١,٤٧٨	٩,٣	١,١٢١	٦,٥	٠,٤٠٢	٣,٣	٥	٠,٢
بحر الغزال	١,٢٧١	٨	٧٦٩	٤,٤	٦٤٦	٥,٣	—	—
شرق الاستوائية	٨٢٥	٥,٢	٩٧٩	٥,٦	٢٥٧	٢,١	٢٩	١,٢
مديرية البحيرات	٧٢٥	٤,٥	٣٥٧	٢,١	٣٢٥	٢,٧	—	—
مديرية جونقلى	١,٤٥٤	٩,١	١٨٦	١,١	٤٩٣	٤,١	—	—
شمال كردفان	٩٧٠	٦,١	٢,٦٤٤	١٥,٢	١,٨٠١	١٤,٩	٨٦٩	٣٦,١
شمال دارفور	٩٣٩	٥,٩	١,٥٠٨	٨,٧	١,٢٧٧	١٠,٦	٢٣١	٩,٦
مديرية كسلا	٦٦٥	٤,٢	١,٧٠١	٩,٨	٩٩٠	٨,٢	٥٧٩	٢٤
مديرية النيل	٤٥	٠,٣	٢٩٢	١,٧	٢٨١	٢,٣	٦٠	٢,٥
مديرية البحر الأحمر	٣٨	٠,٢	٢٤٠	١,٤	٤٧٦	٣,٩	٩٧	٤
غرب الاستوائية	—	—	١	—	٢١	٠,٢	—	—
المديرية الشمالية	١٥	٠,١	٢١٩	١,٣	١٥٦	١,٣	١١٠	٤,٦
مديرية الخرطوم	٥٩	٠,٤	٣٨١	١,٨	٤٦٠	٣,٨	١٤	٠,٦
الجملة	١٥,٩٠٥	٪١٠٠	١٧,٣٥٨	٪١٠٠	١٢,٠٨٨٠	٪١٠٠	٢,٤٠٨	٪١٠٠

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ص ٢٥ ، نقلا عن وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية بالخرطوم .

اللحوم فى الثلاجات وخلافه ، ولكن هناك اتجاها من جانب الدولة لتنمية تلك الصادرات فى المستقبل ويتمثل فى الاهتمام ببعض المشروعات لتنمية الانتاج الحيوانى بما يسمح بتوفير قدر كبير نسبيا منه للتصدير(١) .

الاســـــماك :

يمتلك السودان مسطحات مائية تتمثل فى نهر النيل وروافده (٢ مليون هكتار) ، بالاضافة الى ساحل البحر الاحمر الذى يمتد حوالى ٧٠٠ كيلو متر . وتحتوى هذه المساحات على ثروة سمكية ضخمة . ولقد قدر انتاج المصائد بالسودان بنحو ٢٣ الف طن فى العام . ويجرى حاليا تنفيذ عدد من المشاريع التى تستهدف مزيد من الاستغلال للثروة السمكية الموجودة.

الغـــــابات :

تغطى الغابات الانتاجية مســـاحة تقدر بنحو ٧ مليون فدان ، تنتج اساسا الصمغ العربى . ويعتبر الصمغ العربى من أهم المحاصيل التى تعود على البلاد بالنقد الاجنبى ، وهو يلى القطن من هذه الناحية ، اذ تمثل صادرات الصمغ العربى حوالى ١٠٪ من صادرات البلاد . وأن الانخفاض الملاحظ

جدول (٦)
انتاج الصمغ العربى خلال السنوات ٧٤/٧٣ — ١٩٧٨/٧٧
بآلاف الأطنـــان

السنوات / النوع	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧ (*)
هضاب	٢٣ر٥	٤٦ر٥	٤٣ر٥	٣٢ر١	٣٢
طلـــح	٦ر٢	٩ر٨ (**)	٠ر٣ (**)	٠ر٣	٢
الجملة	٢٩ر٨	٥٦ر٣	٤٣ر٨	٣٢ر٤	٣٤

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ص ١٢ ، نقلا عن شركة الصمغ العربى المحدودة .

(*) تقديرات .

(**) يعزى الانخفاض الشديد فى انتاج صمغ الطلح فى عام ١٩٧٦/٧٥ وما بعده بالمقارنة بعام ١٩٧٥/٧٤ الى الانخفاض الكبير فى الاسعار فى عام ١٩٧٦/٧٥ عنه فى عام ١٩٧٥/٧٤ ، والسياسة التى اتبعتها شركة الصمغ العربى المحدودة فى عام ١٩٧٧/٧٦ التى هدفت الى تشجيع انخفاض انتاج الصمغ العربى وذلك للتخلص من المخزون .

(١) راجع : وزارة الماليـــة والاقتصـــاد الوطنـــى بالخرطوم ، العـــرض الاقتصـــادى ١٩٧٦/٧٥ ، ص ٢٠ — ٢٣

فى الانتاج من الصمغ العربى فى بعض السنوات ، انما هو فى الواقع انخفاض متعمد نتيجة للسياسة التى انتهجتها الشركة المسؤولة عن تسويق الصمغ العربى فى السودان (شركة الصمغ العربى المحدودة) بهدف التخلص من المخزون منه والذى ينتج عن الزيادة الكبيرة فى الانتاج فى عام ١٩٧٥/٧٤ وما قبله على اثر الارتفـــاع فى الأسعار(١) .

التمويـــــل :

تجرى التفرقة فى السودان ـــ كما هو الحال فى النظرية الاقتصادية بين نوعين من التمويل المتعلق بالنشاط الزراعى وهما : تمويل الاستثمارات الزراعية ، والتمويل الزراعى . ويقصد بالنوع الاول تقديم الاموال التى تنفق من اجل خلق أو اضافة قوى انتاجية زراعية سواء اكان ذلك عن طريق التوسع الافقى ، أى من عن طريق زيادة مساحة الاراضى الصالحة للزراعة ، أو عن طريق التوسع الراسى بمضاعفة الانتاج من ذات المساحة المزروعة . ويدخل ضمن هذا النوع من التمويل فى السودان ايضا توجيه رؤوس الاموال نحو انشاء المشروعات الزراعية التى تقوم بانتاج المحاصيل وتسويقها .

واما النوع الثانى من التمويل فينصرف الى التمويل الموسمى والتمويل المتوسط الاجل . ويمكن تعريفه بأن عبارة عن تقديم الاموال للمزارعين بقصد ممارسة أعمالهم الزراعية فى انتاج المحاصيل بأنواعها .

ويتولى القيام بالاستثمارات الزراعية فى السودان السلطات العامة وكذا أفراد القطاع الخاص (فى حالة اقامة المشروعات الزراعية) وتمول السلطات العامة ما تقوم به من استثمارات زراعية من خلال الميزانيات العامة او ميزانية التنمية . أما القطاع الخاص فهو يمول اســـتثماراته من امواله الخاصة أو بواسطة القروض المصرفية او بكليهما معا .

واما التمويل الزراعى فيعتبر الائتمان الزراعى المصدر الرئيسى لتمويله ويوجد بالسودان نظامان للائتمان الزراعى : النظام التقليدى ، والنظـــام الحديث . ويتمثل النظام التقليدى فيما يسمى بـ « الشيل » أما النظام الحديث فيقصد به الائتمان الذى تقدمه المؤسسات المالية الحديثة والتى تتمثل اساسا فى البنك الزراعى السودانى وبنك السودان (البنك المركزى) والبنـــوك التجـــارية .

ويعد النظام التقليدى للائتمان اكثر انتشارا من النظام الحديث اذ انه يمثل المصدر الرئيسى للتمويل فى القطاع الزراعى التقليدى ، كما يعتمد عليه المستأجرون الزراعيون حتى فى اكثر مناطق الزراعة المروية تقدما . ويعزى ذلك لعوامل كثيرة من اهمها ما يلى :

---

(١) راجع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٦/٧٥ ، ص ١٥ ، العـــرض الاقتصـــادى ١٩٧٧/٧٦ ، ص ١٧ ـــ ١٩ العـــرض الاقتصـــادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ١٢

ـ النقص فى المؤسسات المالية الحديثة وعدم انتشارها فى أرجاء الريف السودانى .

ـ النقص فى الأصول المناسبة لدى المزارعين لاستخدامها كضمان للقروض .

ـ عدم القدرة لدى المزارعين فى كثير من المناطق على الاتصال بالمؤسسات الائتمانية أما لوجودهم فى مناطق معزولة يصعب الوصول اليها أو لصغر حجم السلفيات التى يطلبونها .

ـ عدم التعود على التعامل مع البنوك والمحافظة على القديم من جانب كبير من سكان الريف السودانى .

هذا ويعد الائتمان الزراعى فى ظل النظام التقليدى ذو تكلفة مرتفعة جدا بالمقارنة بالائتمان الذى تمنحه المؤسسات الائتمانية الحديثة ، اذ تشير الأبحاث التى قام بها عدد من المتخصصين الى أن العائد(١) بالنسبة لمندوبى الشيل تتراوح بين ٥٠٪ ، ١٢٥٪ فى أغلب الأحوال : ووصل فى بعض الظروف الشاذة الى ١٢٠٠٪ ، بينما يتراوح حاليا سعر الفائدة الذى تطالب به المؤسسات المالية للتمويل الموسمى بين ٥٪ ، ١٢٥٪(٢) .

الشيل :

وهو عبارة عن نظام للسلفيات بموجبه يقوم مقدموه تاعطاء المزارع الأموال اللازمة له لدفع نفقات الزراعة ومجابهة مصروفات المعيشة مقابل رهن المحصول مقدما أو التعهد بدفع القيمة عينا بعد الحصاد طبقا لسعر متفق عليه ، وبالطبع يكون هذا السعر اقل بكثير من الأسعار السائدة فى السوق . وتضم فئة المشتغلين بالشيل طوائف متنوعة تشمل تجار القرى وملاك الأراضى والأثرياء من المستأجرين ومربى الماشية . ويعد هذا النشاط بالنسبة لهم عملا فرعيا يزاولونه بجانب عملهم الرئيسى .

وتعتبر القروض الممنوحة فى ظل نظام الشيل قروضا قصيرة الأجل . وفى بعض الأحيان لا يكتفى المقرض بضمان المحصول ويطلب بالاضافة لذلك ضمان أحد اقرباء المزارع خاصة اذا كان المقترض من صغار المستأجرين .

---

(١) يرى البعض أن العائد الى مقدم الشيل أقرب الى الربح منه الى الفائدة ومن ثم فانه من الاتسب مقارنة هذا العائد بارباح التجارة الحاضرة العادية . وقد دللت دراسة قام بها فريق من باحثى جامعة الخرطوم فى الجزيرة على انه فى الوقت الذى كانت فيه أرباح تجارة الشيل تتراوح بين ٥٠٪ و ١٢٥٪ ، كانت أرباح تجارة التجزئة (فى سوق البضاعة الحاضرة) تتراوح بين ١١٪ و ١٠٠٪ ، راجع ، محمد هاشم عوض ، « من مشاكل الريف السودانى محاربة الشيل » ، مجلة الدراسات السودانية ، يونيو ٧٣

(٢) لم تجر تعديلات كبيرة فى أسعار الفائدة التى تتقاضاه المؤسسات المالية بالسودان منذ عام ١٩٧٦ ، راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٦/٧٥ العرض الاقتصادى ١٩٧٧/٧٦ ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ (الفصل الثالث) .

ولا يحصل المزارعون المنتفعون بنظام الشيل على أثمان موحدة لمنتجاتهم من المقرضين ، اذ يحصل صغار المزارعين عادة على أثمان أقل من تلك التى يحصل عليها كبار المزارعين نظرا لمـــا للآخرين من قدرة أكبر على المساومة .

ويتميز نظام الشيل بمرونة أكبر فى السداد ، ونتيجة لذلك فان المزارعين الذين يستخدمون الشيل عادة ما يكونون فى مديونية مستمرة . ونظرا لأن الائتمان الذى يقدم فى ظل هذا النظام يستخدم لتغطية مصروفات المعيشة الى جانب نفقات الزراعة والحصاد فانه يعد بالنسبة للمنتفعين به طريقة للحياة(١) .

البنك الزراعى السودانى :

بدأ البنك الزراعى فى السودان أعماله فى سنة ١٩٥٩ برأس مال مصرح به قدره ٥ ملايين جنيه سودانى ساهمت بها الحكومة على دفعات . وقد حددت المادة الرابعة من قانون انشائه أغراضه على النحو التالى : « تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة فى السودان وتحسينها ولكل أوجه النشاط الأخرى سواء كانت طارئة أو اضافية أو ثانوية أو فرعية وذلك بتقديم المساعدة نقدا أو عينا أو بضاعة للأشخاص المعتمدين الذين يشتغلون اساسا بالزراعة وما يتفرع منها أو يتعلق بها من صناعات وعلى البنـــك ان يبذل جهده لتوزيع التسهيلات التى يقدمها بحيث تتم الفـــائدة بأوسع نظام ممكن .

وطبقا للنظام الأساسى للبنك فانه يمنح ثلاثة أنواع من القـــروض وهى :

١ ــ قروض موســـمية وقصيرة الأجل ، وتمنح لتمكين المقترض من مجابهة تكاليف الانتاج وتسويق المحاصيل ، وتكون عادة لمدة لا تتجاوز ١٥ شـــــهرا .

٢ ــ قروض متوسطة الأجل ، وتمنح لأغراض متعددة كشراء المعدات الزراعية والماشية وتحسين وسائل الرى واصلاح المبانى الزراعية والمخازن والآلات المتصلة بالزراعة . ومدة هذه القروض لا تتجاوز الخمس سنوات .

٣ ــ قروض طويلة الأجل ، وتمنح لانشاء مشروعات جديدة أو اجراء تحسينات كبيرة فى المشروعات القائمة ، ولا تتجاوز مدة هذه القروض العشر ســـنوات .

ويمنح البنك القروض مقابل تقديم ضمان من جانب المقترض . ويقبل كضمان للقروض قصيرة الأجل المنقولات والمحاصيل . وبالنسبة للقروض

(١) راجع : محمد هاشم عوض : « من مشاكل الريف الســـودانى محاربة الشـــيل » ، مجلة الدراسات السودانية ، يونيو ١٩٧٣ (الخرطوم) .

متوسطة الأجل والطويلة يقبل الضمانات العقارية ، صكوك ، أسهم ، وأنواع الضمانات الأخرى ، ويشترط فى الأرض التى تقدم للبنك كضمان أن تكون مسجلة كملكية حرة أو مستأجرة لفترة كافية من الزمن ولا تتعدى من الطول الفترة اللازمة لتسديد القرض . ويشترط فى قيمة الضمان المقدم فى جميع الحالات أن تزيد بـ ٣٠٪ عن مقدار القرض المطلوب .

وللبنك الزراعى ١٣ فرعا و ٥ مكاتب . ولمدير الفرع الحق فى الموافقة على القروض التى لا يزيد الواحد منها عن ١٠٠٠ جنيه سودانى بالنسبة للمزارع الواحد ، والقرض الأكثر من ذلك يشترط موافقة مجلس ادارة البنك عليهـا . وعادة يطلب سداد القروض قصيرة الأجل والموسمية دفعة واحدة تتلاءم مع جمع المحاصيل أو عن طريق ايداع المحصول لدى البنك . وأما القروض المتوسط والطويلة الأجل فيتم سدادها على أقساط حسب الاتفاق عليها مع البنك .

وفى السنوات الأولى لانشاء البنك حظى تمويل محصول القطن بالنصيب الأكبر من نشاط البنك ، اذ بلغت جملة المبالغ التى دفعها لتمويل محصول القطن فى الفترة من ٥٩ — ١٩٦٩ ، ٦١٫٨ مليون جنيه(١) . بجانب ذلك فان البنك قام بتمويل عمليات الزراعة الآلية التى أدخلت فى مناطق القضارف والدالى والمزموم ، وكذلك بتمويل حدائق الفاكهة ومزارع الخضر ومشروعات الماشية والدواجن ، بالاضافة الى تقديم القروض المحلية للجمعيات التعاونية الزراعية وقد نشط تمويل البنك للمحاصيل الأخرى بخلاف القطن بعد ذلك وخاصة اعتبارا من عام ١٩٦٩/٦٨ .

وعموما تستحوذ السلفيات قصيرة الأجل على نسب كبيرة من جملة سلفيات البنك لكل عام . ويلاحظ أن السلفيات متوسطة الأجل قد قفزت فى عام ١٩٧٥ بما يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٤ ، وذلك لأن البنك وسع قاعدة التسليف للتوسع فى القطاع الزراعى . أما السلف طويلة الأجل فانها تشكل نصيبا ضئيلة من جملة السلفيات ، وذلك لأن موارده محدودة لا تحتمل فترات السداد الطويلة(٢) .

---

(١) وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٦/٧٥ ص ١١١

وتبين احدى الدراسات أن المشاريع القطنية اختصت بما لا يقل عن ٩٧٪ من سلفيات البنك . راجع : محمد هاشم عوض ، من مشاكل الريف السودانى ، مجلة الدراسات السودانية ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ١٥٩

(٢) راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٠٠

جدول (٧)
سلفيات البنك الزراعى خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧

بآلاف الجنيهـــات

السنة	سلفيات قصيرة الاجـــل	سلفيات متوسطة الاجـــل	سلفيات طويلة الاجـــل	الجملة	النسبة المئوية للسلفيات قصيرة الاجل من جملة السلفيات
١٩٧٠	١٢٨١	٥٩٨	١٢	١٨٩١	٦٨٪
١٩٧١	٨١٤	٥٩٠	٦٥	١٤٦٩	٥٥٪
١٩٧٢	١٢٠٩	٣٣٢	٢٨	١٥٦٩	٧٨٪
١٩٧٣	١٩٠٩	٤٧٩	٦	٢٣٩٤	٨٠٪
١٩٧٤	٢٣٨٠	٣٩١	—	٢٧٧١	٨٣٪
١٩٧٥	٣٠٨٧	١٢٨٩	—	٤٣٧٦	٧١٪
١٩٧٦	٤٢٨٧	٦٠٢	٢	٤٨٩١	٨٨٪
١٩٧٧	٥٢٤٣	١٧٥٧	—	٧٠٠٠	٧٥٪

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٦/٧٥ ص ١٢ (بالنسبة لبيانات السنوات من ٧٠ ــ ١٩٧٣) والعرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ص ٢٠٠ .

ويتقاضى البنك فائدة مقابل السلفيات التى يقدمها للعمـــلاء تبلـــغ أسعارها حاليا ٧٪ ، ٩٪ على سلفيات القطاعين العام والخاص على التوالى.

وكان لهذا التمييز فى أسعار الفائدة بين القطاعين التعاونى والخاص اثره الفعال فى انتشار الجمعيـــات التعاونية بين مزارعى الجـــزيرة والمديرية الشمالية ، وبين منتجى الذرة بمنطقة القضارف .

ويواجه البنك مشكلة عدم السداد وتزايد الديون المستحقة له على المزارعين . وقد بدت هذه المشكلة أكثر وضوحا فى السنوات الأولى لانشائه، اذ بلغت نسبة السلفيات غير المسددة ٤٧ر٥٪ عامى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ و ٣٢٪ فى عام ١٩٦٨/٦٧ ــ ويعزى ذلك الى عدة أسباب منها عدم مقدرة المزارعين على السداد بسبب ضعف المحصول أو انخفاض أسعار القطن والانخفاض المستمر فى انتاجية الفدان فى مناطق الزراعة الآلية وكذلك عدم كفاية طرق التسويق وطرق نقل العمال ووسائل التخزين(١) .

(١) راجع : محمد زكى المسيرى ، الاقتصاد السودانى ، بين التصنيع والتنمية الزراعية، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٥٩ ــ ١٦٢ ومحمد هاشم عوض ، « من مشاكل الريف السودانى » ، مجلة الدراسات السودانية ، يونيو ١٩٧٣.

بنك السـودان :

يقوم بنك السودان (البنك المركزى) بتمويل المشروعـات الزراعية الكبرى والتابعة للدولة مثل مشروع الجزيرة ، مؤسسة الاصلاح الزراعية المؤسسة العامة للانتاج الزراعى ، مؤسسة الانتاج الحيوانى ، ومؤسسة الزراعة الآلية .. الخ .

ويتم التمويل عن طريق خصم الكمبيالات وتقديم القروض وفقا للارقام المقررة بالميزانية العامة للدولة او بميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية طلب الضمانات التقليدية التى يطلبها فى حالة المشروعات الخاصة وفى غياب الضمانات التقليدية فان البنك يعتمد فى ضمانه على الالمام بظروف سير العمـل فى هذه المشروعات ودراسة الميزانية المقترحة .

البنـوك التجارية :

قامت البنوك التجارية بدور واضح فى مجال تمويل الانتاج الزراعى خاصة بالنسبة لمحصول القطن فى السنوات التى ارتفعت فيها اسعاره بدرجة كبيرة(١) ، وقد تم ذلك اما مباشرة او عن طريق البيوت التجارية ، الا أن قيام البنك الزراعى قلل كثيرا من نشاط هذه البنوك واصبح نشاط البنوك التجارية ينحصر فقط فى عمليات التسليف مقابل رهن المحصول والتسليف للتسويق (جدول ٨) .

وقد قام بنك الشعب التعاونى ، وهو بنك تجارى ، بخدمة النشاط التعاونى وتمويل عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات طحن الغلال وجمعيات الحصاد الآلى ، الا أن هذه التجربة لازالت حديثة وليس من السـهل تقويمها فى الوقت الحاضر .

التخطيط للتنمية الزراعية :

بدأت مشروعات التنمية الاقتصادية بالسودان عقب الاستقلال مباشرة عام ١٩٥٦ . وكانت حتى عام ١٩٦٠/١٩٦١ عبارة عن برامج للتنمية تتخذ شكل الميزانيات السنوية للتنمية الملحقة بالموازنات الجارية للدولة وقد وضعت عدة مشروعات للتنمية الزراعية ضمن برامج التنمية هذه ، من اهمها مشروع امتداد المنـاقل . وتلى ذلك وضـع الخطة العشرية للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية (١٩٦١/٦٠ — ١٩٧١/٧٠) ، ثم الخطة الخمسية ١٩٧٥/٧٠ ، والتى عدلت فى ديسمبر عام ١٩٧٣ الى خطة سباعية تنتهى فى النصف الأول من السنة المالية ١٩٧٨/٧٧ ، وتغير اسمها تبعا ذلك واصبحت تعـرف

---

(١) نتيجة لارتفاع اسعار القطن فى الاسواق العالمية فى اوائل الخمسينات حدث توسـع كبير فى زراعة القطن بالسودان واقبلت البيوت المالية والبنوك على تمويلها لاطمئنانها على مقدرة المدنيين على السداد ، وعندما هبطت اسعار القطن فى اواخر الخمسينات انسحبت هذه المؤسسات المالية من مجال تمويل انتاج القطن . راجع : محمد زكى المسير ، المرجـع سالف الذكر ، ص ١٥٩ — ١٦٠

جـدول رقم (٨)

القروض والسلفيات الممنوحة بواسطة البنوك التجارية

بآلاف الجنيهات

السنوات	صـــادرات		واردات	استثمار صناعى	استثمار أعمـال أخرى	أخرى	قروض متوسطة وطويلة الأجـل	جمـلة السلفيات
	قطن	أخرى						
١٩٧٤/١٢/٣١	٣٦٦٨	٣٥٣٠٧	١٠٦٩١	٣٩٩٩٢	١٥٦٥٥	٦٥٣٠	١١٣٧٢	١٢٣٢١٥
١٩٧٥/١٢/٣١	٤٣٧٥	٦٣٣٣	١٤٦٠٣	٥٩٤٥٦	٢١٠٦٣	١٢٠٢٩	١١٢١٢	١٨٦٠٧١
١٩٧٦/١٢/٣١	٤٨٤٤	٧٧٠٧١	١٥٨٤٩	٧٤٠٢٨	٢٤٢٥٩	١٣٩٧٨	١٨٣٦٥	٢٢٨٣٩٤
١٩٧٧/١٢/٣١	٨٨٥٠	٧٦٠١٣	٢٢٩٧٦	٧٥١٣٦	٢٧٤٠٨	١٢٧٨٣	٤١٤٢١	٢٦٤٥٨٧
١٩٧٨/١٢/٢٨	٧٧٨٢	٨١٦٠٢	٢٨٣٣٠	٨٢١٠٤	٢٢٩٥٠	١٥٧٧٦	٤٦٦١٠	٢٨٥١٤٤

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٧/٧٦ ، جدول (١٠) بالنسبة لسنة ١٩٧٤ ، والعرض الاقتصاد ١٩٧٨/٧٧ ، جدول (١٠/٣) بالنسبة لباقى السنوات .

باسم الخطة الخمسية المعدلة » . واخيرا جاءت الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى يجرى تنفيذها اعتبارا من العام المالى ١٩٧٨/٧٧ (١) .

وقد حظيت الزراعة بجانب كبير فى كل من هذه البرامج والخطط ، اذ تحتل المكانة الأولى من حيث عدد المشروعات ، وتأتى فى المرتبة الثانية من حيث التوزيع القطاعى للاعتمادات الاستامارية المدرجة(١) باستثناء الخطة السداسية حيث حظيت الزراعة بالمرتبة الأولى أيضا (حوالى ٣٢٪ من اجمالى الاستثمارات)(٢) وقد وجهت الاستثمارات أساسا للتوسع الأفقى ويبدو ذلك أكثر وضوحا فى الخطة العشرية (١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٧١/٧٠) .

جدول (٩)
يبين تنفيذ خطة الاستثمارات للقطاع العام فى التنمية الزراعية
(١٩٦٢/٦١ ــ ٦٩ ــ ١٩٧٠)

بالمليون جنيه سودانى

البيـــان	المقدر بالخطة	المنفذ فعلا	نسبة التنفيذ ٪
المجموع	٩٠ر١	٩٧ر٣	١١١ر٥
منهـا :			
ــ اعمال الرى وتطوير الزراعة والغابات ومشروعات البنك الزراعى	٨٢ر٠	٨٢ر٦	١٠٠ر٧
ــ تنمية موارد المياه ونظام توزيعها	٥ر٨	١٢ر٦	٢١٦ر٩
ــ تنمية الانتاج الحيوانى ومصائد الاسماك	١ر٨	٢ر٠	١٠٨

المصدر : الاقتصاد السودانى بين التصنيع والتنمية الزراعية ، محمد زكى المسيرى ، القاهرة ١٩٧٣ ص ١٥٢ مأخوذ عن الخطة الخمسية ١٩٧١/٧٠ ــ ١٩٧٥/٧٤ .

(١) Ali Ahmed Suliman : Issue in the Economic Development in the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, 1975, and Sayed Nimeri, The Five Year Plan (1970-75), Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, Jan. 1974.

(٢) راجع : وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٦/٧٥ ، ص ١٥٨

(٣) راجـع Sayed Nimeri, An Evaluation of the Six-Year Development Plan of the Sudan (1977/78-1982/83), Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, Jan. 1978, p. 35.

وقد تضمنت خطط التنمية الزراعية التالية للخطة العشرية مشروعات للتوسع الرأسى ، الا أن التوسع الأفقى قد حظى باهتمام أكبر(١) .

وكذلك تظهر نتائج المتابعة للخطط المختلفة قصورا كبيرا فى التنفيذ ، فعلى سبيل المثال لم تتعد الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية المعدلة ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات المخططة . وهذا القصور فى التنفيذ يفسر ظاهرة ترحيل عدد لا بأس به من المشروعات المقررة من خطة الى أخرى ، وتمديد آجال الخطط . ويعزى ذلك أساسا الى الارتجال فى التخطيط وضعف الكفاءات التنظيمية والادارية ، وأيضا الى التصور فى الهياكل الأساسية والخدمات الرئيسية اللازمة للتنمية الزراعية وخاصة خدمات النقل والمواصلات (٢).

جدول (١٠)

يبين تنفيذ الاستثمارات خلال الخطة

(٧٠ / ١٩٧١ — ٧٦ / ١٩٧٧)

بالمليون جنيه ســـودانى

البيان	الاستثمارات المحققة	الاستثمارات المنفذة	النسبة التنفيذية
الانتاج المحصولى	١٠٣ر٥	٦٨ر١	٦٦
الـــرى	٣٤ر٩	٢٨ر٩	٨٣
الخدمات الزراعية	٥١ر٢	٣٦ر٩	٧٢
الانتاج الحيوانى	١٩ر٥	١٢ر٥	٦٤
اجمالى القطاع الزراعى	٢٠٩ر١	١٤٦ر٤	٧٠

Ministry of Agriculture, Food and National Resources, Six Year Development Plan Agricultural Sector 1977/78 - 1982/83, p. 10.

(١) راجـــع : Sayed Nimeri, The Five Year Plan (1970 - 75), Op. cit., pp. 42 - 43.

(٢) راجـــع : Ali A. Suliman, op. cit., p. 142.

جدول رقم (١١)
يبين توزيع استثمارات القطاع العام فى الزراعة
(خلال الخطة السداسية)

	خدمات زراعية	انتاج محصولى	الرى	الانتاج الحيوانى	مجموع	٪
مشروعات مرحلة	٢٨٣٧٦	١٦٨٥٨	٣٨٨٧٧	٧٥٧٥	١٩٥٨٦	٢١٫٦
تدعيم مشروعات قائمة	١٤٠٧٥	٤٨١٦٨	—	١٥٥٦	٦٣٧٩٩	١٥٫٠
مشروعات جديدة	٢٨٩٢٣	٧٨٣٥٤	١١٦٣٠٠	٤٦٠٣٨	٢٦٩٦١٥	٦٣٫٤
	٧١٢٧٤	١٤٣٣٨٠	١٥٥١٧٧	٥٥١٦٩	٤٢٥٠٠٠	١٠٠

المصـــدر:
Ministry of Agriculture, Food and National Resources,
Six Years Development Plan Agricultural Sector 1977/79 - 1982 - 83. p. 24.

الخلاصة والنتائج :

من دراسة الجوانب المختلفة للاقتصاد الزراعى الســـودانى يتبين أن السودان يحظى بموارد طبيعية زراعية ضخمة ، وأن النسبة المستغلة من هذه الموارد ضئيلة للغاية ، مما يعنى وجود امكانيات هائلة أمامه للتوسع الزراعى فى المستقبل .

ومن ناحية أخرى توجد مشاكل عديدة تواجه عملية النمو الزراعى فى السودان حاليا . وتتلخص هذه المشاكل ، بصفة اساسية فيما يلى :

— قلة كثافة السكان فى المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية ، أى فى المناطق التى تصلح للزراعة ، فكما سبق أن أشرنا ، يتركز أكثر من نصف عدد السكان فى ثلاث مديريات فقط ويتركز الباقى فى الست مديريات الأخرى ، وتبلغ الكثافة السكانية على مستوى السودان كله اقل من ١٠ افراد فى الكيلو متر المربع ، وتبلغ هذه الكثافة أقصاها فى المدن حيث توجد مناطق الصناعة ، وتقل عن ذلك فى المناطق الزراعية وخاصة فى مناطق الزراعة المطرية ، وتبلغ الكثافة السكانية ادناها فى مناطق الرعى .

— قصور الخدمات الأساسية ولاسيما طرق المواصلات التى تربط الأقاليم الزراعية بالأسواق المختلفة سواء المدن الكبرى أو ميناء التصدير . وقد أظهر هذا القصور أثره الواضح على تنفيذ خطط التنميـــة الزراعية

ولاسيما الخطة الخمسية ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ ، الأمر الذى حدا بالمسئولين الى تعديلها واضافة مشروعات خاصة بقطاع النقل لها(١) .

ــ نقص رؤوس الأموال الموجهة نحو الزراعة سواء قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية أو استثمارات رأسمالية لتنفيذ المشروعات الكبرى . والنقص فى المؤسسات المالية الحديثة التى تتولى تقديم خدمات التمويل للمزارعين وسكان الريف بصفة عامة . والدليل على ذلك انتشار نظام « الشيل » ، وقلة عدد فروع البنك الزراعى السودانى والتى لم تتعد ١٣ فرعا و ٦ مكاتب ، والتأخير فى تنفيذ المشروعات الزراعية المقررة فى الخطط.

ــ النقص فى الخبرة الزراعية وفى وسائل وأساليب الزراعة الحديثة ، والذى يترتب عليه انتشار الحشائش فى مناطق الزراعة وكذلك انتشار الأمراض والأوبئة التى تضر بالنبات والحيوان(٢) .

ــ عدم توفر الخدمات الزراعية للمزارعين بالقدر الكافى وفى الوقت المناسب مثل المياه الصالحة للاستعمال الآدمى والحيوانى فى مناطق الزراعة المطرية ووسائل جمع المحصول للتغلب على نقص الأيدى العاملة وارتفاع تكلفتها فى مواسم الحصاد خاصة محصول القطن ، وخدمات تسويق المحاصيل مما يضطر المزارعين الى قبول شروط تجارة « الشيل » المجحفة(٣) .

ويتوقف مدى الاستفادة من الامكانيات المتاحة على التغلب على هذه المشاكل التى تعترض سبيل عمليات النمو الزراعى .

ولقد حظى قطاع الزراعة باهتمام كبير نسبيا من جانب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، الا أن الاعتمادات التى تضمنتها هذه الخطط للتنمية الزراعية كانت أقل بكثير من القدر اللازم لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة للسودان . وذلك نظرا لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمتطلبات التنمية وآفاقها(٤) ويلاحظ ، كذلك ، انخطط التنمية قد اهتمت أساسا بجانب واحد من جوانب التنمية الزراعية وهو التوسع الأفقى ، مع ن التوسع الرأسى ضرورى أيضا وخاصة لمواجهة الاتجاه الهبوطى فى مستوى الانتاجية بالنسبة لمعظم المحاصيل الزراعية بالسودان . وقد وجه الاهتمام الأكبر نحو محصول واحد وهو القطن ، وذلك على حساب الاهتمام بالمحاصيل الأخرى

---

(١) راجـع :
Sayed Nimeri, The Five Year Plan, (1970 - 75), op. cit., pp. 47 - 48 and Ali A. Suliman, op. cit., pp. 127 - 128.

(١) راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطنـى بالخرطـوم ، العـرض الاقتصـادى ١٩٧٨/٧٧ ص ٣٣ ــ ٤٥

(٢) راجع : رجاء عبد الرسول ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢١

(٣) راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٦٢ ــ ٢٦٤

رغم اهميتها بالنسبة للاستهلاك المحلى والتصدير الخارجى ايضا ، والذى يبدو من نتائجه ارتفاع انتاجية الفدان من القطن وميل انتاجه للاستقرار مع بقاء الانتاجية والمساحة المنزرعة بالنسبة للمحاصيل الأخرى تبدى تذبذبا واضحا من عام لآخر ، وكذلك عدم انتاج القدر الكافى من الحبوب الغذائية الرئيسية (القمح ، الذرة الأرز) لسد حاجة السكان .

ويضاف الى ما تقدم القصور الواضح فى تنفيذ الخطط العامة التى وضعتها الدولة ، وذلك لاعتبارات لا تخص قطاع الزراعة وحده ، ولكن لاسباب تتعلق بالاقتصاد السودانى ككل . وان تنفيذ خطط التنمية الزراعية مرتبط الى حد كبير بتنفيذ الخطط فى القطاعات الأخرى وخاصة قطاع النقل والمواصلات .

ويستطيع السودان ان يتغلب على جانب هام من تلك المشاكل التى تعوق عملية التنمية الزراعية فيه ، ولا سيما مشكلة نقص الموارد المالية ونقص الخبرة والأيدى العاملة الزراعية ، عن طريق انتهاج اسلوب المشاريع الزراعية المشتركة مع البلاد العربية والمجاورة والتى توجد لديها وفرة فى تلك العوامل الانتاجية وتعانى من نقص فى الموارد الطبيعية الزراعية ، كالمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وليبيا وجمهورية مصر العربية . وعلى أن تعمل هذه المشاريع المشتركة على استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة الآن بالسودان بغرض سد حاجة الاستهلاك المحلى لشعوب البلاد المشتركة فى اقامة تلك المشاريع وتصدير الفائض من الانتاج للبلاد الأخرى . ولقد بدأت ، منذ عام ١٩٦٤ ، تظهر بالسودان بعض شركات مشتركة بينه وبين الأقطار العربية(١) ، نذكر منها على سبيل المثال مايلى :

١ ـ الشركة السودانية الكويتية للاستثمارات المحدودة : وقد تأسست هذه الشركة بين جمهورية السودان الديمقراطية ، ودولة الكويت ، برأسمال قدره ٦ ملايين جنيه سودانى . وقد انشأت هذه الشركة شركات فرعية فى مجالات الثروة الحيوانية والنقل البرى والبناء والتشييد .

٢ ـ الشركة السودانية الكويتية للانتاج الحيوانى المحدودة : وقد تأسست هذه الشركة فى يونيو ١٩٧٤ برأسمال قدره ثلاثة ملايين ونصف جنيه سودانى ، تساهم فيه الكويت والسودان معا .

٣ ـ شركة سكر كنانة : وقد تأسست فى مارس ١٩٧٥ بهدف زراعة وتصنيع السكر فى المنطقة التى تقع جنوب شرق مدينة ريك ، وقد ساهم فى

(١) راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى ١٩٧٧/٧٦ ،

تمويل المشروع كل من السودان وشركة الاســـتثمار العـــربية وشركة لونرو البريطانية وشركة الخليج العالمية بشركة نيشو اليابانية .

٤ ـــ شركة الدمازين للزراعة وانتاج الحيوان المحـــدودة : وقـــد تم تأسيس هذه الشركة فى ابريل ١٩٧٦ برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه ، اكتتب فيه كل من سمو الأمير محمد الفيصل (المملكة العربية السعودية) ورجال القطاع الخاص السودانى ومجلس شعبى تنفيذى مديريـــة النيـــل الأزرق (بالسودان) وتقوم الآن الشركة بانشاء مشروع زراعى يعتمد على الرى المطرى فى جنوب غرب مدينة الدمازين تبلغ مساحته ½ مليون فدان لانتاج المحاصيل النقدية والغذائية وتربية الحيوان ، ومن مشاريعها المســـتقبلية انشاء مزرعة للخضر والفاكهة والتسمين والألبان بالخرطوم .

٥ ـــ شركة الامارات والسودان للاستثمار المحدودة : وقد تأسست فى عام ١٩٧٦ برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار دفعت مناصفة بين حـــكومة السودان ودولة الامارات . وقدقامت الشركة بعقد شراكة مع المجلس التنفيذى لمحافظة البحر الأحمر للاســـتثمار فى كل المجالات الصـــناعية والزراعية والمواصلات والتخزين فى المحافظة . وقد أقرت الشركة مشروع بناء ٢٠٠ مخزن بمدينة بور سودان لحل ضائقة التخزين ، وبدأ العمل فيه بالفعل .

٦ ـــ الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى : وقد تم انشاء هذه الشركة طبقا لمنهاج العمل السياسى والتكامل الاقليمى الموقع بين جمهوريتى السودان ومصر العربية فى فبراير ١٩٧٤ ، برأسمال قدره ١٠ ملايين جنيه سودانى يكتتب فيه بين المؤسسين مناصفة . وتعمل الشركة فى منطقة الزراعة الآلية جنوب الفونج ، لزراعة الذرة الرفيعة والحبوب الزيتية وانتاج الحيوان والأسماك والخضر والفاكهة والتصنيع الزراعى . ولقـــد تمت فى موســـم ١٩٧٨/٧٧ زراعة حوالى ٢٩ الف فدان بالذرة والسمسم والقطن قصير التيلة والفول السودانى وبعض المحاصيل الثانوية .

وتتجه معظم تلك الشركات المشتركة العاملة الآن بالسودان نحو الاستثمار فى القطاع الزراعى بشقيه الحيوانى والنباتى ، وكذلك فى مجـــال النقـــل والمواصلات .

ويعد قيام هذا النوع من الشركات بالسودان خطوة محدودة فى اتجاه ذلك الحل المقترح ، اذ يحتاج الأمر الى توسع أكبر فى هذا المجال .

المراجـــع

١ ــ **رجاء عبد الرسول :** السمات الأساسية للاقتصاد الزراعى فى السودان ، مذكرة رقم ١٠٨٨ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٥ (الجزء الثانى) .

٢ ــ **عمر محمد على محمد :** مشكلة العطـــالة ، المجلس القـــومى للبحوث بالخرطوم ١٩٧٤ .

٣ ــ **فرج حسن آدم :** « أساليب الانتاج الزراعى فى السودان » ، مجلة الدراسات السودانية ، العدد الأول ، المجلد الثالث ، يونيو ١٩٧١ .

٤ ــ **فرج حسن آدم :** « أساليب الانتاج الزراعى فى السودان » ، مجلة الدراسات السودانية ، العدد الثانى ، المجلد الرابع ، يوليو ١٩٧٤ .

٥ ــ **محمد زكى المسير :** الاقتصاد السودانى بين التصـــنيع والتنمية الزراعية جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، القاهرة ١٩٧٣ .

٦ ــ **محمد هاشم عوض :** « من مشاكل الريف السودانى : محاربة الشيل » ، مجلة الدراسات السودانية ، العدد الأول ، المجلد الثالث ، يونيو ١٩٧٣ .

٧ــ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالخرطوم ، العرض الاقتصادى للسنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦/٧٥ ، ١٩٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ .

8 — Ali Ahmed Suliman, Issues in the Economic Development of the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum 1975.

9 — Francis A. Lees & Hugh C. Brooks, The Economic and Political Development of the Sudan, Macmillan Press Ltd, London, 1977.

10 — Sayed Nimeri, The Five Year Plan (1970 - 75) : Some aspects of Plan and its Performance, Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, January, 1977.

11 — Sayed Nimeri, An Evaluation of the Six Year Development Plan of the Sudan (1977/78 - 1982 - 83), Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, January 1978.